

مرة بعد أخرى:

المخلفات تغرق أحياء وشوارع أمانة العاصمة

إحراق المخلفات في الأحياء لا يتوقف وتحذيرات من كارثة بيئية في تعز



مجدداً عادت مخلفات القمامة إلى التراكم في الشوارع، والأحياء السكنية ومجدداً أيضاً عمل السكان على التخلص منها بالإحراق، وعادت الأدخنة تغطي سماء معظم الأحياء جراء ذلك الإحراق.

استطلاع/ عبدالناصر الهلالي

في الكثير من الأحياء السكنية صارت الأماكن المخصصة للمخلفات خلال الأسبوع الماضي مرتعا للأغنام، والقطط، والكلاب، فضلاً عن انتشار (الذباب) في المنازل المجاورة لتلك الأماكن الموبوءة بأنواع المخلفات. في الفترة الماضية كان العذر لدى العاملين في سيارات نقل المخلفات هو (الديزل) رغم أن الناس لم يكونوا يرون في ذلك عذراً لأن الحكومة هي من تحمل المسؤولية في توفير الديزل لصندوق النظافة لكي يقوم بما يتوجب عليه من أعمال تضر بالبيئة، وحياة الناس عموماً.

الناس اليوم يستغيثون تراكم المخلفات مجدداً في الكثير من الأحياء، ويعتبر البعض أن ترك المخلفات دخل في نطاق حرمان الناس من الكهرباء والمياه ومن كان يصدق أن عذر انقضاء الكهرباء فلا يصدق عذر بقاء المخلفات، وتسقط كل المبررات كما يقول عاقل حارة في أحد الأحياء التي تطلقها الجهات المختصة بين الحين والآخر عن وضع الخدمات عامة. ويضيف الرجل: "دائماً تأتي المبررات عن وضع الخدمات، لكن ماهي مبررات بقاء المخلفات في الأحياء السكنية، وما عذر عدم مجيء سيارات نقل المخلفات إلى الأماكن المخصصة لها". ويرى أن الناس لم يعودوا يصدقون تلك المبررات وحمل المخلفات من الأحياء بدل أن يعمل الناس على

إحراق المخلفات في الأحياء السكنية، وبث الضرر على السكان جراء تلك الأدخنة المنتشرة في جميع الأحياء السكنية. محاولات الاتصالات بصناديق النظافة في المناطق تبعث الإحباط في النفوس إذ حاولت مراراً الاتصال، ويأتي الرد "هذه المنطقة ليست من اختصاص". ويرد مسئول النظافة في منطقة الثورة: سنتاتي السيارات لحمل المخلفات بعد قليل، وتمر الأيام دون أن تأتي السيارات، ولا حتى منظفو الشوارع، وهكذا تفعل بقية المناطق.

بيئية، التحذيرات بنظر البعض جاءت متأخرة لأن وضع النظافة في المدينة مترد منذ شهرين، وهذا ما شاهده بنفسه قبيل عيد الأضحى بعشرة أيام، وبعد عيد الأضحى بعشرة أيام أيضاً شاهدت المخلفات وقد تزايدت والسنة الخان تتصاعد في كل مكان خصص لتلك المخلفات في المدينة ابتداءً من (ببر باشا) مروراً بوسط المدينة وانتهاءً ب(الحويان) حتى أن الدخان المتغير من تلك المنطقة يلتقي مع دخان منطقة أخرى.. المدينة في الغالب صارت مقلبا للمخلفات بكل أنواعها.

أمانة العاصمة اليوم تقترب من ذلك المنظر الذي شاهدته في محافظة تعز طوال عشرين يوماً كنت هناك.

وكأن بقاء المخلفات بتلك الصورة صارت مشاهد مألوفة ومتكررة في كل مدينة يمنية تلتذذ الجهات المختصة بمشاهدتها لتزداد عذابات الناس في المدن كما وصلوا إلى قمة العذاب من انقطاع الكهرباء والمياه ومحاولة إعدام المشتقات النفطية.

تصوير / فؤاد الحراري



مشاريع الطاقة المتجددة

يأمل العلماء والباحثون بأن يتنامى الاهتمام بمشاريع الطاقة المتجددة خلال السنوات القادمة خاصة بعد أن خرجت إلى النور الكثير من هذه المشاريع، وبدأ العمل بها مثل توليد الطاقة عن طريق الحرارة الأرضية والذي بدأ العمل بها في بعض الدول الأوروبية منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

وكذلك عن طريق الرياح وآخر هذه المشاريع مايمت الحديث عنه عن إنشاء مشروع لتوليد الطاقة عبر إقامة الواح شمسية في صحارى دول المغرب العربي وذلك ليتم تصديرها إلى أوروبا التي تعاني من عجز في مصادر الطاقة.

والطاقة المتجددة هي التحدي القادم أمام البشرية لأنها الطاقة المستدامة والمستخدمة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ. ومصادر الطاقة المتجددة، تختلف جوهرياً عن الوقود الأحفوري من بخار وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية، ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كثنائي أكسيد الكربون أو غاز ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة عن مفاعلات القوى النووية.

وحالياً أكثر إنتاج للطاقة المتجددة ينتج في محطات القوى الكهرومائية بواسطة السدود العظيمة أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومساقط المياه، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارة أرضية وتستخدم مشاريع هذه الطاقة التي تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، لكن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة أصبح مالوفاً في الآونة الأخيرة.

وهناك بلدان عديدة وضعت خططاً لزيادة نسبة إنتاجها للطاقة المتجددة بحيث تغطي احتياجاتها من الطاقة بنسبة 20٪ من استهلاكها عام 2020م.

ويزداد مؤخراً ما يعرف باسم تجارة الطاقة المتجددة الذي هي نوع الأعمى التي تتدخل في تحويل الطاقات المتجددة إلى مصادر للدخل والترويج لها.

التي على الرغم من وجود الكثير من العوائق التي تمنع انتشار الطاقات المتجددة بشكل واسع مثل كلفة الاستثمارات العالية البدائية وغيرها إلا أن ما يقارب 65 دولة تخطط للاستثمار في الطاقات المتجددة، وعملت على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

كما شرعت بعض الاستثمارات في تصنيع سيارات تعمل بالكهرباء والتي تعتبر من مشاريع الطاقة المتجددة خاصة أن هذه السيارات لا ينتج عنها أي غازات تلوث البيئة وهي اقتصادية حتى في استهلاكها للكهرباء.. فهل يمكن أن تتطور مشاريع الطاقة المتجددة وتحول من طموح علمي وبيئي إلى واقع ملموس في المستقبل القريب.

Kho2002us@hotmail.com

صندوق حماية الحياة البرية يناشد مؤتمر «ديربان» حماية البيئة بفعالية



المناخية ومن سيقوم بسداد تكاليف هذه البرامج وهو ما حاول مؤتمر (بالي 2007) م معالجتها مجدداً بإلزام أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية بتقليل نسبة الانبعاثات الصادرة عنها ودعم الدول النامية بالمال والتقنية اللازم لتحقيق هذا الهدف. إلا أن غياب الالتزام الجاد بتحقيق تلك المبادئ دعا إلى قمة أخرى استضافتها العاصمة البنمباركية كوينبهاغن عام 2009م في محاولة لتجديد التزام الدول بما تعهدت به في جزيرة بالي الاندونيسية إلا أن أكثر من 130 رئيس دولة وحكومة قد فشلوا في التوصل إلى هذا الهدف.

ويغزو خبراء الصندوق هذا الفشل إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية من الدول الصناعية الكبرى للوفاء بأبسط التزاماتها نحو حماية البيئة والمناخ وعدم قدرة تلك الدول على تقديم التوعية الإعلامية اللازمة بخطورة الوضع ما أدى إلى اتساع الهوة بين تطالعات العالم والواقع الذي يزداد سوءاً.

على معدل ارتفاع درجات حرارة الأرض بدرجتين مئوية مقارنة مع درجة حرارة الأرض عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية فإنه يجب أيضاً ضم الدول النامية والاقتصادات الناشئة إلى تلك الجهود.

ولفت البيان إلى أهمية تمويل صندوق معالجة التدايعات السلبية للمنتجات المناخية والمعروف باسم الصندوق الأخضر لاسيما أن المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم.

واستذكر الصندوق الدولي الذي يتخذ من جنيف مقراً له اتفاق 193 دولة في قمة (ريو دي جانيرو) عام 1992 على دعم اتفاقية حماية المناخ التابعة للأمم المتحدة التي أفضت بعد خمس سنوات إلى (بروتوكول كيوتو) ودخلت حيز التنفيذ عام 2005 وكانت أول وثيقة ملزمة للدول الموقعة.

وانتقد البيان غياب ما وصفها بـ«نقاط مهمة مثل كيفية وآليات الحماية من التبعات السلبية للتغيرات

الثورة / متابعات □ طالب الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية مؤتمر الأمم المتحدة الـ 17 حول المناخ في (ديربان) الذي بدأ أعماله أمس في جنوب أفريقيا بضرورة ترجمة الأقوال المعنية بحماية البيئة من تبعات التغيرات المناخية السلبية إلى أفعال ملموسة».

وشدد الصندوق في بيان على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور فعال للبحث عن حل لتلك الأزمات إذ لم تتمكن دول العالم من تحقيق أهداف بروتوكول (كيوتو) مع حلول عام 2012م ما يجعل من الأهمية بمكان الأعداد لاتفاقية جديدة للغرض ذاته في الوقت الذي يسعد فيه المؤتمر إلى وضع خطوات تنفيذ مقررات مؤتمر (كانكون) العام الماضي.

ويوضح الصندوق الحاجة إلى مضاعفة الجهود المبذولة إذ أنه إلى جانب الوصول إلى الحفاظ

الطبيعية.

ويفسر وفقاً لما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية تزايد الصيد غير الشرعي بالنجاح الذي تلقاه تلك القرون في آسيا حيث تعتبر ضرورية في الطب التقليدي. وتبلغ قيمة القرن الواحد إلى عشرات الآلاف اليوروهات وقد تصل إلى نصف مليون دولار، بحسب ما توضح اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وفي القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض التي يضعها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، أعلن وحيد القرن الأسود في غرب إفريقيا مفقوداً رسمياً.

أما وحيد القرن الأبيض في وسط إفريقيا ووحيد القرن الأبيض في شمال إفريقيا، فهما على حودود الانقراض وقد صنفاً من الأنواع التي قد تنقرض في الحياة الوحشية، بحسب ما يضيف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

كذلك، يخوض وحيد قرن جاوا معركة الأخيرة، ومن المرجح أن تكون إحدى فصائله قد انقرضت في فيتنام في العام 2010م، نتيجة للصيد غير الشرعي الذي استهدف النموذج الأخير بحسب

«وحيد القرن» يخوض معركته الأخيرة



وحيد القرن والصيد غير الشرعي، وذلك بسبب عدم توفر الإرادة والدعم السياسي بهدف حماية أفضل لبيئاتها

الضوء على وضع أنواع عدة من حيوانات وحيد القرن المهددة بطلب غير شرعي دائم ومتزايد على قرون

الثورة / متابعات أنواع عدة من حيوانات وحيد القرن التي تعتبر هدفاً للصيادين غير الشرعيين بسبب قرونها المطلوبة جداً في مجال الطب التقليدي في آسيا، تصنف من بين الحيوانات المهددة بالانقراض، بحسب القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض وهي اللائحة التي تصنف وتدرس حالة حفظ الأنواع النباتية والحيوانية والتي تم تحديثها الخمسين. ويذكر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وهو منظمة غير حكومية تتخذ من سويسرا مقراً لها أنه «على الرغم مما تأتي به برامج الحفاظ على الطبيعة، فإن 25٪ من الثدييات معرضة للانقراض». وهذه المنظمة تقوم بتنسيق «برومتر الحياة» الذي يصنف النوع، أكثر من 61900 نوع حيواني ونباتي. ويلقي الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة